الاستيطان الإسرائيلي جريمة حرب، رفع الفائدة يضرب الأسواق

الفضائيات ~ الخميس 18 ديسمبر 2025

ملخص الحلقة:

قدمت حلقة برنامج "يحدث في مصر" مع شريف عامر تغطية شاملة لعدد من الملفات السياسية والاقتصادية والدينية، حيث أكد محمود الهباش، مستشار الرئيس الفلسطيني، أن الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية يُعد جريمة حرب وانتهاكًا واضحًا للقانون الدولي، مشيرًا إلى وجود نحو 750 ألف مستوطن على الأراضي الفلسطينية بشكل غير قانوني، بينهم مستوطنات جديدة أعلن عنها نتنياهو مؤخرًا، موضحًا أن هذه السياسات تهدف لتغيير التركيبة الديموغرافية وتهدد فرص السلام. وعلى الصعيد الاقتصادي، أوضح الخبير هاني جنينة أن رفع أسعار الفائدة يؤثر سلبًا على القدرة الشرائية للأفراد، ويضغط على السوقين العقارية والصناعية، مع تراجع الطلب على السلع المعمرة، مشددًا على أهمية التخطيط المالي الدقيق ومتابعة الإجراءات المصرفية الجديدة لتفادي آثارها السلبية.

مضامين الفقرة الأولى: مستشار الرئيس الفلسطيني: الاستيطان الإسرائيلي جريمة حرب وانتهاك صارخ للقانون الدولي

في مداخلة هاتفية مع شريف عامر، تناول محمود الهباش، مستشار الرئيس الفلسطيني، آخر تطورات ملف المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، مؤكدًا أن هذا الملف يمثل أحد أخطر التحديات أمام السلام والاستقرار في المنطقة. وأوضح أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يسعى لإشغال الرأي العام الدولي بطرح ملف المستوطنات بصورة مضللة، بهدف تشتيت الانتباه عن السياسات الاستيطانية الممنهجة وتقديمها كأمر واقع، رغم تعارضها الصريح مع القوانين الدولية والمواثيق الأممية.

وأكد الهباش أن الاستيطان الإسرائيلي يُعد جريمة حرب وانتهاكًا صارخًا للقانون الدولي، مشددًا على أن جميع المستوطنات، قديمها وجديدها، غير شرعية وغير قانونية، وأن 19 مستوطنة أعلن عنها نتنياهو مؤخرًا موجودة بالفعل وتندرج ضمن مخطط استيطاني ممتد منذ عقود لتغيير التركيبة الديموغرافية في الضفة الغربية والسيطرة على الأراضي الفلسطينية. وأشار إلى أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية بلغ نحو 750 ألف مستوطن، بما يشكل انتهاكًا واضحًا لقرارات الأمم المتحدة ويؤثر مباشرة على حقوق الفلسطينيين في الأرض والموارد، ويزيد من حدة التوترات ويعرقل جهود السلام، مؤكدًا في ختام مداخلته أن القضية الفلسطينية ستظل حاضرة دوليًا، وأن على المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته والضغط على إسرائيل لوقف

الاستيطان الإسرائيلي جريمة حرب، رفع الفائدة يضرب الأسواق

الاستيطان وتنفيذ القرارات الدولية وحماية الحقوق الفلسطينية.

مضامين الفقرة الثانية: شريف عامر يعلق على قرار نتنياهو

قال شريف عامر إن إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو المصادقة على «أكبر صفقة غاز في تاريخ إسرائيل» مع مصر يمثل خطوة استراتيجية مهمة تمهد للقاء المرتقب بين نتنياهو والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، موضحًا أن الصفقة، التي تبلغ قيمتها نحو 35 مليار دولار وتمتد حتى عام 2040، عادت إلى دائرة الاهتمام خلال الأيام الماضية قبل إعلانها رسميًا مساء الأربعاء، وأن المصادقة عليها جاءت عقب مشاورات مكثفة لضمان تحقيق المصالح الأمنية العليا لإسرائيل، مع تحفظ نتنياهو عن الكشف عن تفاصيل هذه الاعتبارات لحساسيتها، مشيرًا إلى أن هذه الخطوة تندرج ضمن تحركات دبلوماسية واقتصادية تهدف إلى تعزيز التعاون بين القاهرة وتل أبيب في قطاع الطاقة، خاصة مع اقتراب اللقاء المرتقب الذي يُتوقع أن يناقش ملفات الغاز والطاقة والتعاون الاقتصادي بين البلدين.

مضامين الفقرة الثالثة: خبير اقتصادي يحذر: رفع الفائدة يضغط على القدرة الشرائية

استعرض شريف عامر، خلال مداخلة هاتفية مع الخبير الاقتصادي هاني جنينة، تأثيرات رفع أسعار الفائدة على الاقتصاد المصري، موضحًا أن هذه الأداة تُستخدم من قبل البنوك المركزية للحد من التضخم وضبط السيولة، لكنها في المقابل تفرض ضغوطًا مباشرة على المستهلكين وحركة الأسواق. وأشار جنينة إلى أن الزيادة الأخيرة ستؤثر على القدرة الشرائية للأفراد، خاصة في القطاعات المعتمدة على القروض مثل الأجهزة المنزلية والسيارات والمنازل، وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما يمتد تأثيرها إلى السوق العقارية والصناعية نتيجة ارتفاع تكلفة التمويل، ما يؤدي إلى تباطؤ الاستثمارات، وزيادة تكلفة القروض العقارية، وتراجع مبيعات السلع المعمرة مع احتمالات تأجيل الشراء وزيادة المنافسة بين الشركات.

وأكد جنينة أهمية متابعة الإجراءات المصرفية الجديدة، مشددًا على أن شروط القروض والفوائد الحالية تفرض على الأفراد والشركات ضرورة التخطيط المالي الدقيق وتقييم الاحتياجات قبل الاقتراض لتجنب الضغوط المالية. وأوضح أن رفع الفائدة يقلل السيولة المتاحة للاستهلاك والاستثمار، ما قد ينعكس على وتيرة النمو الاقتصادي إذا لم تُتخذ إجراءات مرنة لدعم السوق، داعيًا إلى تعزيز الوعي الاقتصادي لدى المستهلكين لفهم تأثير الفائدة على حياتهم اليومية وإدارة ميزانياتهم بذكاء، ومختتمًا بالتأكيد على أن التعاون بين البنوك والمستثمرين والمستهلكين ضروري للحفاظ على استقرار السوق وضمان استمرار النمو دون إرهاق مالي.